

أثر التحرير المالي على رأس المال البشري في العراق دراسة قياسية للمدة (2005-2016) ¹

The impact of financial liberalization on human capital in Iraq is a benchmark study for the period 2005-2016

أ.د. احمد حسين بتال أ.م.د. سامي حميد الجميلي الباحث. فراس خميس عبد الجميلي

ahmed.battall@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الفلوجة كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الفلوجة

تاريخ استلام البحث 2019/ 1 / 14 تاريخ قبول النشر 2019/2 / 22 تاريخ النشر 2019/12 / 25

المستخلص

يهدف البحث الى بيان اثر التحرير المالي على رأس المال البشري في العراق من خلال توظيف اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة ARDL Autoregressive Distributed lag model لبيانات ربع سنوية للمدة (2005-2016) .

واظهرت نتائج العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي (القيمة السوقية ، الائتمان ، الموجودات المصرفية) و رأس المال البشري وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من متغيرات التحرير المالي والانفاق على رأس المال البشري في العراق خلال المدة (2005-2016) ، كما أظهرت نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير طردي طويل الاجل ، (الموجودات المصرفية والائتمان النقدي) على رأس المال البشري ، من جهة اخرى لم تظهر النتائج وجود تأثير لمعلمة القيمة السوقية في الاجل الطويل في الانفاق على رأس المال البشري.
الكلمات المفتاحية: التحرير المالي ، رأس المال البشري ، نموذج ARDL.

Abstract

The research aims to show the effect of financial liberalization on human capital in Iraq through the use of the Autoregressive Distributed lag model ARDL method for quarterly data for the period (2005-2016).

The results of the relationship between indicators of financial liberalization (market value, credit, banking assets) and human capital showed a long-term balance relationship going from the variables of financial liberalization and spending on human capital in Iraq during the period (2005-2016), as the results of the long response Term The presence of a long-term, direct effect (bank assets and cash credit) on human capital, on the other hand, the results did not show the presence of a parameter of the market value in the long term in spending on human capital.

Key words: financial liberalization, human capital, ARDL model.

¹¹ البحث مستل من رسالة ماجستير اقتصاد، للباحث الثالث

المقدمة

يعتبر النظام المصرفي المتطور ركيزة اساسية للعملية التنموية البشرية ، تتبع اهمية هذا النظام من خلال الخدمات المهمة التي يؤديها في الاقتصاد مثل ، تعبئة المدخرات المحلية بشكل ودائع ومنح القروض ومراقبة مدراء الاعمال (اصحاب الاعمال التي يفترضون من المصارف) وتحويل المخاطر وتسهيل العمليات المالية ، لقد عانى القطاع المالي والمصرفي في العراق بشكل عام العديد من اوجه الضعف والمشاكل المتمثل بضعف الوساطة المالية ، والدور المحدود الذي يؤديه هذا القطاع بشكل عام ، والجهاز المصرفي بشكل خاص ، في حشد المدخرات وتوجيهها الى الانشطة الاستثمارية المنتجة . وادركا للدور المحوري الذي يلعبه في عملية التنمية البشرية ، من خلال حشد الموارد وتعبئة المدخرات وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتسهيل المخاطر ، فقد اولى العراق القطاع المالي اهتماماً كبيراً في اطار الجهود التصحيحية فسعت الى معالجة عوامل الضعف التي يعاني منها .

باشر العراق في تنفيذ برنامج اصلاح وتحرير القطاع المالي من خلال تطوير هيكلية القطاع المصرفي ورفع كفاءته من خلال تطوير المؤسسات والادوات المالية ، وتحسين دور اليات الوساطة ، وتعزيز القدرة التنافسية للمصارف وقد تضمنت برامج التحرير والاصلاح المالي ادخال تعديل على الاطر القانونية الرقابية التي تحكم اعمال هذا النظام سعياً منها لزيادة معدلات الادخار الوطني وتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءة الاستثمارات ، جرى تحرير هيكل الفوائد ، انسجاماً مع اتجاه ازالة القيود عن الأنشطة الاقتصادية وتبني الية السوق في تخصيص الموارد وتحويل العراق من اسلوب السقوف الائتمانية والقرارات الادارية لتخصيص الائتمان وتوجيهه لقطاعات مختارة الى اسلوب غير مباشر في ادارة السيولة ، وفي هذا الاطار وجدت المزادات و سندات الخزينة و الائتمان في السوق النقدي هي الوسيلة الرئيسية للتأثير على السيولة العامة في العراق .

اولاً - اهمية البحث

النظام المالي يعتمد على مجموعة من الاركاز لتحقيق الأهداف التي تتمثل في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات بصورة كفوءة ، المؤسسات الوسيطة التي تحقق الأهداف ،والادوات التي يتم بموجبها نقل الأموال من وحدات الفائض الى وحدات العجز والاطار القانوني والتشريعي الذي يضمن عمل هذا النظام بكفاءة ، ولكي يستطيع القطاع المالي ان يحقق الاهداف المنوطة به لا بد ان يكون هناك نظام مالي قوي ومستقر قادر على تحقيق النمو والاقتصادي، وقد يكون التحرير المالي احد الادوات التي تساعد على بناء نظام مالي قوي ومستقر .

ثانياً - مشكلة البحث

تعاني البلدان النامية ومنها العراق من مشكلة عدم كفاءة انظمتها المالية نتيجة لما يسمى بالكبح المالي وادارة الدولة لهذا القطاع بعيداً عن معايير الكفاءة الاقتصادية . مما حجم من دور القطاع الخاص في تعبئة المدخرات مما أثر سلباً على حجم الاستثمار ونوعيته وكذلك عدم كفاءة الخدمات التي يقدمها هذا القطاع ادت الى ان يكون دوره ضئيل في النمو الاقتصادي وضعف مشاركة القطاع المصرفي والمالي في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية البشرية.

ثالثاً - أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى ما يأتي :

- 1- معرفة العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي و رأس المال البشري في العراق.
- 2-دراسة وتحليل نتائج العلفة بين التحرير المالي و رأس المال البشري في العراق للمدة 2005-2016.

رابعا - فرضية البحث

يحاول الباحث من التحقق من صحة الفرضية الآتية :

هناك علاقة توازنية طويلة بين مؤشرات التحرير المالي ورأس المال البشري في العراق للمدة (2005 – 2016).

خامسا – منهجية البحث

استعمل الباحث المنهج الاستقرائي لدراسة وتحليل مؤشرات التحرير المالي و رأس المال البشري وكذلك تم استخدام ادوات التحليل الكمي لقياس العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي و رأس المال البشري في العراق خلال المدة 2005-2016.

سادساً – حدود الدراسة

الحدود المكانية : دراسة الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية (2005-2016) بيانات ربع سنوية لمؤشرات التحرير المالي ورأس المال البشري .

سابعاً – هيكلة البحث

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول الاطار النظري للتحرير المالي ورأس المال البشري ، فيما تناول المبحث الثاني العلاقة بين التحرير المالي ورأس المال البشري ، اما المبحث الثالث تناول نتائج العلاقة القياسية بين مؤشرات التحرير المالي ورأس المال البشري .

المبحث الاول

1-1 الاطار النظري للتحرير المالي ورأس المال البشري

1-1-1:تعريف التحرير المالي

توجهت السياسة الاقتصادية الجديدة للتحرير الاقتصادي، بما في ذلك السياسة النقدية والائتمانية من خلال رفع قدر الجهاز المصرفي وإعطائه درجة اكبر من الاستقلالية في ممارسة وظائفه (كتحرير سعر الصرف وسعر الفائدة و العملات المستحقة على مختلف الخدمات المالية التي يقدمه (وفاء ، 20011، 11-12)، ويعرف أيضا على انه مجموعة القرارات والإجراءات المتخذة تهدف إلى جعل النظام أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسيا من خلال إعادة توزيع الموارد المالية (بولوطه، 2011: 74) ، ويعرف بأنه تلك السياسة التي تقود الى رفع الادخار ، والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة الاستثمار (1: Muart,2001)، ان التحرير المالي يقصد به محاولة الحكومة تخفيف القيود على النظام المالي بما فيه من مؤسسات وأسواق وأدوات مالية بهدف تفعيل دوره في عملية النمو الاقتصادي(الجميل، 2002: 61)، ويقصد بالتحرير المالي هو إزالة أشكال مختلفة من التدخل الحكومي في الأسواق المالية ، وتسمح لسوق جوهرياً لتقرير من يحصل على الائتمان ومن سيقدر السعر (15: Alex,2001)، ويمكن تعريف التحرير المالي على انه تحرير على انه الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي* يتمثل بإزالة او تخفيف القيود عن النظام المالي ، ووسيلة بسيطة وفعالة في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي (بن علال ، 2012: 5).

1-21-2: شروط نجاح التحرير المالي

يشترط نجاح سياسة التحرير المالي توفر مجموعة من المتطلبات قبل الشروع في إجراءات إزالة القيود والانفتاح المالي ، وذلك ما أقره Mckinnon بعد جملة من الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التحرير المالي، بالإضافة إلى

فشل تطبيق سياسة التحرير المالي عند بعض الدول مثلما حصل لشيلى، حيث قام Mckinnon ببناء نموذج جديد عام (1991)، والذي ركز فيه على عنصرين مهمين اعتبرهما كشرط أساسي لتطبيق ونجاح سياسة التحرير المالي (محي الدين، 1993: 11):

1- استقرار الاقتصاد الكلي:

من أجل إبراز أهمية استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسي لنجاح سياسة التحرير المالي فإن Mckinnon قام بهذا التحليل على مرحلتين،

• في المرحلة الأولى: افترض ما كينون أن هناك استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي كما افترضه ضمنا كل من Weiss و Stiglitz وقام بإدماج ظاهرة عدم تناظر المعلومات في نمودجه فتوصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها .

• في المرحلة الثانية : أدمج Mckinnon في تحليله عنصر عدم استقرار الاقتصاد الكلي والذي يتمثل في عدم استقرار سعر الصرف، تضخم مرتفع وعجز كبير في الميزانية، كما افترض Mckinnon في البداية عدم وجود مخاطرة داخل البنك أي أن البنك يتصرف كأنه لا يجب المخاطرة، فتوصل إلى أن اضطراب الأحوال الاقتصادية العامة حتى لو كانت البنوك معادية للمخاطرة فإنه يدفع النظام المصرفي إلى تحديد معدلات فائدة منخفضة وأن يصبح أكثر تقيدا للائتمان تجنباً لمخاطر الإفلاس التي قد يتعرض لها.

2 - التدرج في سياسة التحرير المالي :

تطبيق سياسة التحرير المالي يجب ان تبدأ من القطاع المالي الداخلي بشكل تدريجي قبل القطاع المالي الخارجي ، الأمر الذي يمكن الدولة من تجنب العديد من الأزمات المالية والاقتصادية ، والتي أدت إلى ارتفاع العمق المالي به (اندرواس، 2005: 203). اعتمدت بعض الدول منهج التحرير المالي السريع الذي أوصى به المؤيدين الأوائل للتحرير المالي من خلال القيام بإزالة كافة القيود في وقت واحد ، ولقد اتبع هذا المنهج كلا من الأرجنتين الأرغواي نيوزلندا في السبعينات ، حيث قامت هذه الدول بإزالة معظم القيود على القطاع المالي خلال مدة قصيرة لكن هذه الطريقة لم تحقق النجاح في تلك الدول حيث استطاعت نيوزلندا الاستفادة من مكاسب التحرير المالي ، بينما جهود الأرجنتين والأرغواي بائت بالفشل حيث تبين انه كان ينبغي عليهما القيام بإصلاحات قبل القيام بتحرير القطاع المالي .

1-1-3: مكونات التحرير المالي

1- تحرير النظام المصرفي : يشمل تحرير النظام المصرفي على ثلاث عناصر اساسية وهي (زكية ، 2009: 8):

أ- تحرير اسعار الفائدة: وذلك من خلال الحد من الرقابة على اسعار الفائدة الدائنة و المدينة والتخلي عن سياسة التحديد الإداري لها وبالتالي تتحدد حسب قوى السوق.

ب- تحرير القروض: ويتوقف ذلك عن طريق الحد من عملية التمييز من خلال توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة مهمة للتمويل على حساب القطاعات الأخرى، والحد من وضع سقف ائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات، بالإضافة الى الغاء او تخفيض نسبة الاحتياطات الإجبارية المفروضة على البنوك التجارية.

ج- تحرير المنافسة المصرفية: و يتحقق من خلال ازالة او الغاء القيود والعراقيل امام انشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي، وكذلك إلغاء القيود التي تمنع خلق بنوك ومؤسسات مالية متخصصة وشاملة.

2- تحرير الأسواق المالية: يتم ذلك من خلال إعطاء الحرية للمستثمر الأجنبي عند حيازته أو امتلاكه للأصول والأوراق المالية المصدرة باسم جهات محلية في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبار توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد أي إلغاء الحواجز أمام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل والأرباح الناتجة عنها (ادريس، 2004: 50):

3- تحرير حساب رأس المال: ويقصد به العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية، كذلك يتضمن حرية التدفقات المالية والنقدية بمختلف أشكالها العابرة للحدود. ويركز خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص على أمرين هما: (بن معزو، حمارة، 2013: 70):

- - أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات الطويلة الأجل قبل التدفقات القصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار في المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
- - إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على المعاملات بالعملة الأجنبية، إنما يتطلب ضبط الإجراءات المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

ومن خلال الاعتماد على درجة تحرير كل جانب من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير النظام المصرفي ، تحرير الأسواق المالية، وتحرير حساب رأس المال)، يمكن الحكم على درجة التحرير المالي في الاقتصاد ككل بالنسبة لكل دولة.

2-1: تعريف رأس المال البشري

رأس المال البشري هو مصطلح اقترحه غاري بيكر ،يعد رأس المال البشري مفهوماً متعدد الأوجه والمفاهيم ويعرف رأس المال البشري بأنه اقتناء مواهب من خلال التعليم أو الدراسة أو التدريب وهذه المواهب التي تشكلك جزء من ثروته الخاصة (Goldin, 2014: 1) ، ويعرف ،ينظر اليه بالمعنى الضيق انه مجمل الاستثمارات التي تتعلق بالتعليم ، التكوين المهني والتدريب في مكان العمل التي تؤدي الى زيادة الانتاجية في سوق العمل (YU, 2001: 2-3) .

1-2-1: خصائص رأس المال البشري

يتصف رأس المال البشري بعدد من الخصائص المهمة : (نجم ، 2009 : 142)

- 1- يتصف رأس المال البشري بزيادة بالاستخدام ويميل لتوليد الذاتي .
- 2- يتصف رأس المال ببعدين ، الرصيد: قيمة راس المال البشري المحسوبة او المقدره في نهاية السنة او في وقت معين ، التدفق: قيمته الجديد المتولدة من صيرورته في عمل الافراد.

- 3- دورة حياة رأى المال البشري هي اطول من دورة حياة المنتج او العملية او التكنولوجيا في الشركة.
- 4- رغم كل مزايا رأس المال البشري ، لكن قد يحمل عيوبه في مقاومة التغير ، فالأفراد البارعون الحاملون للمهارات والخبرات والقادرون على المبادرة والابداع .

1-2-2: أهمية رأس المال البشري

لدى مفهوم رأس المال البشري أهمية أكبر نسبيا في البلدان التي تعاني من فائض العمالة. هذه البلدان تتمتع بطبيعة الحال بمزيد من العمالة بسبب ارتفاع معدل المواليد في ظل الظروف المناخية المعطاة. العمالة الفائضة في هذه البلدان هي الموارد البشرية المتاحة بأكثر وفرة من الموارد الرأسمالية المادية. يمكن تحويل هذا المورد البشري إلى رأس مال بشري مع مدخلات فعالة من التعليم والصحة والقيم الأخلاقية. تحويل الموارد البشرية الخام إلى موارد بشرية عالية الإنتاجية مع هذه المدخلات هي عملية تكوين رأس المال البشري. يمكن حل مشكلة ندرة رأس المال المادي في بلدان بها فائض العمالة عن طريق تسريع معدل تكوين رأس المال البشري مع الاستثمار الخاص والعامة في قطاعي التعليم والصحة في اقتصاداتهما الوطنية. رأس المال المادي هو أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي للأمة. من ناحية أخرى، يعتبر رأس المال البشري غير المادي أداة لتعزيز التنمية الشاملة للأمة لأن رأس المال البشري يرتبط ارتباطا مباشرا بالتنمية البشرية، وعندما تكون هناك تنمية بشرية، فإن التقدم النوعي والكمي للأمة أمر لا مفر منه (Haq,1996). هذه الأهمية لرأس المال البشري واضحة في النهج المتغير للأمم المتحدة من أجل التقييم المقارن للتنمية الاقتصادية لمختلف الدول في الاقتصاد العالمي. تنشر الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية عن التنمية البشرية في مختلف البلدان بهدف تقييم معدل تكوين رأس المال البشري في هذه الدول. المؤشر الإحصائي لتقدير التنمية البشرية في كل بلد هو مؤشر التنمية البشرية (إتش دي أي). هو مزيج من "مؤشر العمر المتوقع"، "مؤشر التعليم" و "مؤشر الدخل". يكشف مؤشر متوسط العمر المتوقع عن مستوى صحة السكان في البلد؛ مؤشر التعليم يكشف عن مستوى التعليم ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان؛ ويكشف مؤشر الدخل عن مستوى معيشة السكان. إذا كانت جميع هذه المؤشرات تشهد اتجاها متصاعدا على مدى فترة طويلة من الوقت، فإنها تعكس في الاتجاه الصاعد في مؤشر التنمية البشرية. يتم تطوير رأس المال البشري من خلال الصحة و التعليم ونوعية المعيشة. لذلك، ترتبط مكونات مؤشر التنمية البشرية، مؤشر العمر المتوقع، مؤشر التعليم ومؤشر الدخل مباشرة بتكوين رأس المال البشري داخل البلاد. مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر على الارتباط الإيجابي بين تكوين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية. إذا زاد مؤشر التنمية البشرية، سيكون هناك معدل أعلى لتكوين رأس المال البشري استجابة لارتفاع مستوى التعليم و الصحة. بالمثل، إذا زاد مؤشر التنمية البشرية، فإن دخل الفرد من الأمة يزيد أيضا. ضمنا، يكشف مؤشر التنمية البشرية أن ارتفاع تكوين رأس المال البشري بسبب مستوى جيد من الصحة والتعليم، وارتفاع دخل الفرد من المجتمع. عملية التنمية البشرية هي الأساس القوي لعملية مستمرة للتنمية الاقتصادية للأمة لفترة طويلة من الزمن (Becker,1994).

حظي مفهوم رأس المال البشري بالاهتمام في الكتابات الاولى لادم سمث في نهاية القرن الثامن عشر والتي ركزت حول أهمية التخصص وتقسيم العمل اذ يرى ان التخصص وتقسيم العمل يؤدي الى اكتساب المهارات وزيادة الخبرات واكتشاف الابتكارات لإتمام العمليات الانتاجية وزيادة التراكم الرأسمالي ،تتبع أهمية رأس المال البشري من خلال (Marimuthu,2009: 266) :

- 1- الكفاءات البشرية هي اساس البحث العلمي وتطويره .
- 2- العنصر البشري واحد من اهم عناصر الانتاج .
- 3- تساهم الموارد البشرية في نقل المعارف والعلوم و الخبرات والثقافات بين الشعوب.
- 4- الخبرات البشرية المبدعة والقادرة على الابتكار هي اساس المنافسة والتفوق .
- 5- تثير الادبيات والتجارب الى ان رفع معدلات النمو يتم عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية والاستثمارات في الاصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار ، وهو ما يشكل مركزاً لتحقيق أهداف الانتاجية ومستويات التشغيل على الامد الطويل .

1-2-3: مكونات رأس المال البشري

يمكن تحديد مكونات ارس المال البشري بما يأتي(الساعدي وآخرون، 2012: 41)

أ -القدرات او الكفاءات :هي مجموعة المعارف، الاتجاهات والتصرفات والسلوكيات المستنبطة من التجربة الضرورية لممارسة مهنة معينة.

ب - المهارات والخبرات المكتسبة : وهي الخب ا رت العملية والعلمية التي يحصل عليها الفرد نتيجة التجارب التي يمر بها اثناء ممارسته لعمله.

ت - المؤهلات والمعارف: وهي المؤهلات العلمية التي يحملها الفرد عند اول ممارسته للمهنة والمعلومات التي يتحصل عليها والمت ا ركة عن طريق التكوين و التعليم.

ث - الابداع : وهي القدرة على الابتكار وتقديم افكار جديدة متميزة.

1-3 العلاقة بين التحرير المالي و رأس المال البشري

يختلف رأس المال البشري اختلافا واضحا عن رأس المال النقدي المادي بسبب الخاصية الاستثنائية لرأس المال البشري في النمو التراكمي على مدى فترة طويلة من الزمن . نمو رأس المال النقدي المادي ليس دائما خطيا بسبب صدمات دورات الأعمال. خلال فترة الازدهار، ينمو رأس المال النقدي بمعدل أعلى نسبيا، بينما خلال فترة الركود ، هناك تباطؤ في رأس المال النقدي. من ناحية أخرى، فإن رأس المال البشري لديه معدل نمو موحد بشكل مطرد على مدى فترة طويلة من الوقت لأن الأساس الذي يقوم عليه رأس المال البشري قد وضعته المدخلات التعليمية والصحية. يتطور الجيل الحالي من الناحية النوعية من خلال المدخلات الفعالة للتعليم والصحة (Hansen,1970) عندما يحدث تحرير مالي في الأسواق يسمح بانتقال رأس المال بشكل كبير في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كانت هنالك الحكمة التقليدية :ان الحكومات تقدر على تطوير القطاع المالي عن طريق الحماية والتدخل في الأسواق المالية من خلال الأدوات أو السياسات مثل ،سقف أسعار الفائدة ، والضوابط الائتمانية ، وأنشاء البنوك المملوكة للدولة (Andersen and Tarp,2003: 189). أصبحت هذه السياسات شديدة الانتقادات من قبل (Mckinnon,Shaw) 1970 اللذان جادلا بان التحرير المالي في القطاعات سيحفز النمو مما يؤثر سلبا على معدلات الادخار ، مما يعوق تطور الأعمال المصرفية وبالمثل فإنه يخلق الطلب المتزايد على الائتمان . الامر الذي يضر بتوزيع رأس المال بشكل فعال كمصارف ليس لها حافز لتوجيه الائتمان نحو مشاريع مربحة . مجموعة من الدول بدأت بالتحرير المالي عام 1970 تدريجيا لجميع القطاعات عن طريق الحد من الفائدة والضوابط الائتمانية

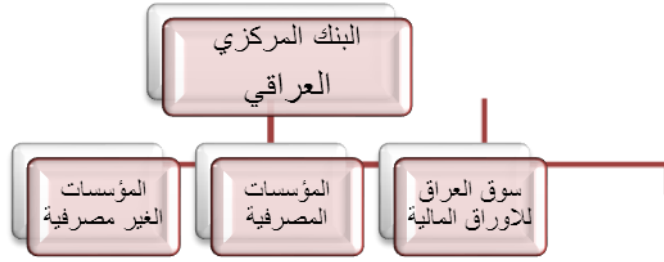
والحد من حواجز الدخول الى داخل وخارج المصرف، وتحرير رأس المال . ومن المتوقع ان تحفز المنافسة المصرفية المتزايدة التنمية المالية كما ستقدم المصارف على رفع اسعار الفائدة لجذب المزيد من المدخرات ، ويمكن لهم توفير المزيد من الاستثمارات . إلى جانب ذلك المنافسة من شأنه ان توفر حوافز لخفض النفقات العامة و تكاليف المعاملات (Denizer and Meesters,2007:177)، في حين ان دخول المصارف الأجنبية من شأنه ان يحفز المصارف الأخرى ، ويساعد على انتشار التقنيات الجديدة لإدارة المصارف ،وتطوير أدوات مالية جديدة . يتوقع ان يزيد حساب رأس المال من امكانيات تنويع المحفظة للمستثمر المحلي وكذلك الاجانب، ويشجع ايضا السوق المالية المحلية (Boot, 2000 : 7) . ان التحرير المالي قد يؤدي في الواقع الى تفاقم التباين في المعلومات ، مع زيادة المنافسة المصرفية واسعار الفائدة تتخفف ،هذا يكون حافز للمقترض لإنهاء علاقات طويلة الأمد مع المصارف الخاصة ويمكن ايضا زيادة المنافسة بين المصارف يؤدي الى انخفاض قيمة الامتياز الذي بدوره قد يؤدي الى زيادة المخاطر وفشل المصارف ذات الكفاءة في المنافسة من خلال خفض النفقات العامة . في حين ان المصارف غير الفعالة على المدى الطويلة سوف تحل محلها مصارف اكثر كفاءة منها في الأمد القصير . وأخيرا يشدد العديد من الاقتصاديين على ان تدفقات رأس المال الداخلة بعد التحرير المالي غالبا ما تكون مضاربة ولا تؤدي الى استثمارات طويلة الأجل . ان الدراسات التجريبية وجدت نتائج مختلفة لفاعلية التحرير المالي في تحفيز التنمية المالية، في حين ان تأثير التحرير المالي يبدو إيجابيا (Huang,2011: 253) ، في البلدان التي بدت بتحديد شروط المسبقة لتحرير مالي ناجح . نجد اثر التحرير المالي على المصارف مشروط على نوعية التنظيم والإشراف على النظام المصرفي . هذه النتيجة مدعومة بدراسة من (Haermas and Meesters,2015) ، والتي تجد دليلا على ان التنمية المالية ترتبط ارتباطا ايجابيا بنوعية التنظيم وفقا لمقياس (بازل). هذه النتائج تدعم وجهة النظر المالية المناسبة وتنظيم السوق والإشراف الضروري لتأكد من ان السلوك غير الحكيم للمصارف يتم كبح المؤسسات المالية الأخرى بشكل فعال ومنع هذه المؤسسات من بيئة التنافس (اي بعد التحرير المالي) من تحمل المزيد من المخاطر مما هو مرغوب فيه اجتماعيا . ان البيئة المؤسسية الضعيفة وغياب التنظيم السليم والإشراف يجعل حدوث الازمات المالية اكثر احتمالا. يبدو ان التنظيم والإشراف من الشروط الاساسية لنجاح التحرير المالي .وفي نفس السياق اظهر ان تحرير حساب رأس المال يعزز التنمية المالية .ومع ذلك فإن هذه النتيجة مدفوعة بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة ،التي تكون فيها المؤسسات والمصارف والتنظيم والإشراف عموما اكثر تطورا. أما بالنسبة للبلدان النامية فإن مستويات ادنى من الجودة المؤسسية والتنظيم المصرفي والإشراف ، وفشل حساب رأس المال هذه الأسباب تقف عائق بوجه سياسة التحرير المالي Klein (and Oliver ,2008 : 861) .

المبحث الثاني : النظام المالي وتطور مؤشرات التحرير المالي ورأس المال البشري في العراق

اولا: مكونات النظام المالي العراقي

يتألف النظام المالي في العراق من وحدات عارضة للأموال هم المدخرون بشكل عام ومن وحدات طالبة للأموال وهم المستثمرون ، وتنظم العلاقة بين هذين الطرفين من خلال مجموعة من المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية ، تحت إشراف ومراقبة البنك المركزي العراقي فضلاً عن دور سوق العراق للأوراق المالية في ذلك . وقبل التعرف على مكونات هذا النظام لا بد ان نوضح معالم هذا النظام في العراق من خلال الاستعانة بالشكل الآتي :

الشكل (1) هيكل النظام المالي في العراق



المصدر : الشكل من اعداد الباحثين .

يظهر من الشكل رقم (1) ان النظام المالي العراقي يتكون من البنك المركزي العراقي ومجموعة من المصارف التجارية (الأهلية، الحكومية) بالإضافة الى سوق العراق للأوراق المالية و عدد من المؤسسات المالية غير مصرفية . وهذا النظام يرتبط بالعالم الخارجي من خلال حزمة من العلاقات المالية والاقتصادية كالتحويلات النقدية بين العراق وبلد اخر ، والديون الخارجية المترتبة على العراق ، وتعامل البنك المركزي بالعملة الأجنبية .

ثانيا : تطور مؤشرات التحرير المالي والانفاق على التعليم للمدة (2005-2016)

يبين الجدول (1) اهم مؤشرات التحرير المالي في العراق وهي تتضمن (حجم موجودات القطاع المصرفي ، الائتمان النقدي ، القيمة المتداولة السوقية) ، وتتمثل اجراءات التحرير من خلال حزمة القوانين الاتية :

- قانون البنك المركزي رقم 56 لعام 2004 .
 - قانون المصارف رقم 94 لعام 2004 .
 - قانون سوق العراق رقم 74 لعام 2004 .
- ساهمت هذه الاجراءات في اعطاء جرعة قوية للتحرير المالي في العراق ، وكما يظهر الجدول (1) .

جدول (1) مؤشرات التحرير المالي والانفاق على التعليم (تريليون دينار)

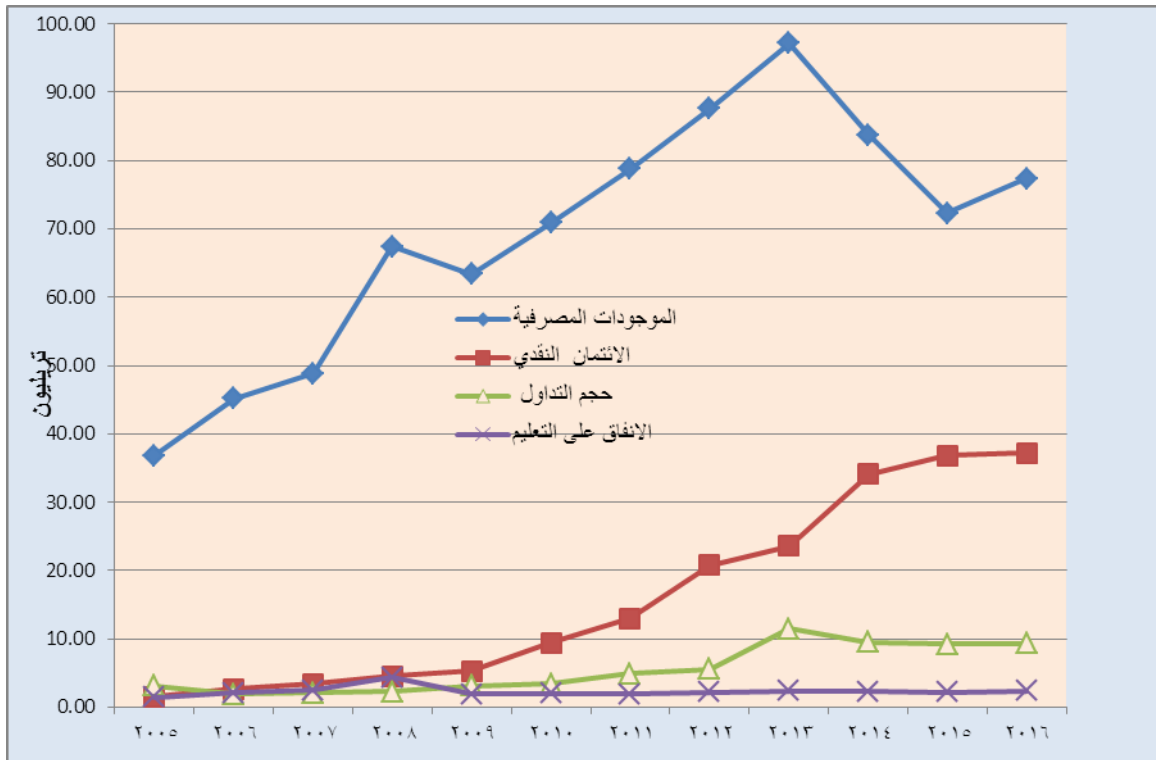
السنوات	الموجودات المصرفية	الائتمان النقدي	القيمة السوقية	الانفاق على التعليم
2005	36.82	1.58	3.16	1.46
2006	45.19	2.63	1.95	2.07
2007	48.87	3.44	2.13	2.47
2008	67.40	4.55	2.28	4.34
2009	63.39	5.3	3.13	1.93
2010	70.86	9.4	3.45	2.05
2011	78.74	13	4.93	1.94
2012	87.58	20.8	5.60	2.25
2013	97.15	23.6	11.48	2.42
2014	83.74	34.1	9.55	2.34
2015	72.30	36.8	9.27	2.21
2016	77.41	37.2	9.36	2.38

4.13	5.52	16.03	69.12	متوسط الفترة
%62	201%	3550%	110%	معدل التغير لكل الفترة

المصدر: 1- البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للمدة (2005-2016).
 2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الحسابات القومية، بيانات غير منشورة .

نجد من الجدول (1) حدوث تطورات واضحة في مجل مؤشرات التحرير المالي ، ذ بلغ معدل التغير للموجودات المصرفية 110% ، في حين بلغ معدل التغير في الائتمان 3550% وهو رقم كبير يعكس التطور الايجابي في الائتمان الممنوح لجميع القطاعات ، وايضا هنالك نمو واضح القيمة السوقية اذ تجاوز 200% . من ناحية اخرى نلاحظ وجود تطور ايجابي خلال المدة بلغ 62% . وكما يظهر الشكل (2) هذه التطورات في متغيرات البحث .

الشكل (2) مؤشرات التحرير المالي والانفاق على التعليم (تريليون دينار)



المصدر: الجدول (1).

المبحث الثالث : المنهجية وطرق الاقتصاد القياسي

تحتوي بعض السلاسل الزمنية في بعض الأحيان على فترة معينة قد تكون طويلة نسبياً في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة ، وبمعنى اخر ان التعديل بالمتغير التابع Y بسبب التغيرات التوضيحية في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فأذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية فأن

المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج . احدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة (X) كمتغيرات توضيحية اي يكون استخدام نماذج الإبطاء في ذلك ، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل على وفق النموذج البسيط التالي (شومان و حسن ، 2013: 185):

$$Y_t = \phi_0 X_t + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + u_t \dots \dots \dots (1)$$

ويمكن ان يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيم السابقة للمتغير الداخلي أي أن Y_t يعتمد على القيم السابقة (Y) ويتمثل بأنموذج الانحدار الذاتي ويعبر عنه بالصيغة التالية :

$$Y_t = \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-2} + \dots + e_t \dots \dots \dots (2)$$

وهذا يعني ان الطريقة البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة الى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية وهذا الاسلوب يسمى أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء Autoregressive Distributed lag model (ARDL) ، ويتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل (Narayan, 2005: 179):

- المرحلة الاولى : يتم اختيار التكامل المشترك وذلك في اطار UECM الذي يأخذ الصيغة التالية بفرض علاقة بين Y (المتغير التابع) و X (المتغير المستقر) :

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^m \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 x_{t-1} + \eta_t \dots (3)$$

حيث تعتبر المقدرات λ_1, λ_2 عن معاملات العلاقة الطويلة الاجل (Lang- run Relationship)

اما β, θ فتعتبر عن معاملات قصيرة الاجل (Short- run relationship)

ويثير الرمز Δ الى الفروق الاولى للمتغيرات بينما يمثل كل من m, n من فترات الابطاء الزمني $Lags$ للمتغيرات، حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي صفر وتبايناً ثابتاً وليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها . بعد ذلك ، يتم التحقق من وجود علاقة المدى الطويل باستخدام إختبار الحدود حسب اجراء *Pesaran et al* (2001) الذي يستند على اختبار F (اختبار $WALD$) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل وكما يلي. (Diebold, 2016: 43):

. اذ يتم حساب احصاءه (F) لاختبار فرضية العدم (Ho) التي تنص على ان جمع معاملات المتغيرات التوضيحية المتباطئة لفترة واحدة متساوية للصفر اي أن :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = \beta_{k+1} = 0 \dots \dots \dots (4)$$

بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) مقابل فرضية البديلة التي تنص على ان معاملات المتغيرات المتباطئة لا تساوي صفر اي ان :

$$H_0: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \dots \neq \beta_{k+1} \neq 0 \dots \dots \dots (5)$$

بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغيرات

- المرحلة الثانية: في حال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الاجل الطويل بالصيغة التالية :

$$Y_t = a_o + \sum_{i=1}^p \theta_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

حيث تمثل كل من θ, δ معاملات المتغيرات وتشير p,q الى فترات الابطاء لتلك المتغيرات ، ε يمثل حد الخطأ العشوائي .

يتم اختيار رتبة الابطاء في نموذج *ARDL* حسب معيار *Akaike info criterion (AIC)* قبل ان يتم تقدير النموذج المحدد بطريقة *OLS* بهدف الغاء الترابط التسلسلي او الذاتي في الأخطاء العشوائية ،

- المرحلة الثالثة : يمكن استخلاص مواصفات *ARDL* لحركيات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \theta_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-1} + \psi ECT_{t-1} + v_t \dots \dots (7)$$

حيث أن ECT_{t-1} حدد تصحيح الخطأ ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن ، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة تكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل .

❖ مميزات نموذج *ARDL* (حسن ، عبد الزهرة ، 2013: 185):

- 1- يمكن تطبيقها بغض النظر عما اذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر (0) أو متكاملة من الدرجة واحد (1) او خليط بينها .
- 2- قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمعتمدة .
- 3- إمكان تقدير المركبات قصيرة الامد وطويلة الامد بشكل آني وبالوقت نفسه في معادلة واحد بدلا من معادلتين منفصلتين .
- 4- أنه يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي .
- 5- يمكن تطبيقه في حالة اذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم الاختبارات التكامل المشترك التقليدية التي يتطلب ان تكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج اكثر كفاءة .

وهناك مجموعة اختبارات قياسية مكملة لاختبار صلاحية النموذج المستخدم وتتضمن ما يلي (Chirs,2002:134):

• اختبار مضاعف لاجرانج (*The Lagrange Multiplier (LM)*)

- لأجراء اختبار مضاعف لاجرانج نتبع الخطوات التالية:
- نحصل على البواقي من المعادلة المقدره :

$$u_t = Y_t - \hat{Y}_t = y_t - \hat{y}_o - \hat{y}Y_{t-1} - \hat{y}X_t \dots \dots \dots (8)$$

- نستخدم هذه المقدرات كمتغير تابع للمتغيرات المفسرة في نموذج كويك.

$$u_t = a_0 + a_1X_t + a_2Y_{t-1} + a_3u_{t-1} + v_t \dots\dots\dots(18)$$

• تستخدم المربعات الصغرى في تقدير النموذج و لاختبار فرضية العدم إن $a_3 = 0$ تستخدم الاحصائية التالية :

$$LM=nR^2$$

حجم العينة = n

معامل التحدي الغير مصحح = R^2

• اختبار White لعدم ثبات تجانس التباين

يتضمن انحدار مربعات البواقي على المتغيرات المستقلة ومربعاتها X^2, X^3 ..

$$u_t = a + \beta_1X_i + \beta_2X^2 \dots\dots\dots(19)$$

يعتمد على مقارنة تباين العينة لمقدرات OLS تحت ثبات التباين واختلاف التباين عندما يكون فرض العدم صحيح تكون المقدرات في العينات الكبيرة مختلفة. يعتبر اختبار وايت تعديل لبروس حيث لا يلتزم الفرض الطبيعي حيث إذا كانت العشوائي لا يتوزع طبيعياً يمكن تطبيق اختبار وايت .
 إذا كان النموذج يمتلك ثبات التباين معنى ذلك ليس هناك تأثير من المتغيرات (X) على التباين وإذا لم يكن هناك تأثير من ناحية المتغيرات (X) على التباين نتوقع جمع المتغيرات (X) لا تلعب اي دور او تلعب دورا قليل جدا في تفسير التباين الذي يحصل عليه من (u) ما يؤدي الى قبول فرضية العدم

المبحث الرابع

4-1- تقدير العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي والانفاق على التعليم

اولا: متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي

من اجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها ، تحديد المتغيرات المستقلة (مؤشرات التحرير المالي) والتابعة (مؤشرات التنمية البشرية) وكما في الجدول التالي :

جدول (2) متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	التوصيف
Edu	الانفاق على التعليم	متغير تابع
AS	اجمالي الموجودات المصرفية	متغير مستقل
CR	اجمالي الائتمان المصرفي	متغير مستقل
VOL	القيمة السوقية للاسهم الشركات	متغير مستقل

المصدر: من عمل الباحثين

وبناء على الاطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الاتية

$$Y_i = a + b1X + u_i$$

حيث يرمز Y الى متغير راس المال البشري ، اما (X_i) فهي ترمز الى متغيرات التحرير المالي . وتمتد فترة الدراسة للمدة من 2005-2016 ، وهي مدة قليلة لاتكفي لاجراء طرق القياسي الحديثة ، لذلك تم تحويل البيانات الى بيانات ربع سنوية ، اذ يوفر برنامج Eviews الاصدار العاشر امكانية تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوية . (انظر الملحق 1)

1- نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة :

يظهر الجدول (3) نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات البحث

الجدول (3) نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصيل للبيانات

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level					
		AS	CR	VOL	PN	EDU	HEL
With Constant	t-Statistic	-1.975	-1.456	-0.685	-1.849	-1.255	-1.829
	Prob.	0.297	0.546	0.841	0.353	0.642	0.362
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.539	-1.686	-2.497	-0.818	-1.531	-1.848
	Prob.	0.802	0.740	0.328	0.957	0.803	0.664
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.943	-1.373	0.349	0.268	-1.147	0.142
	Prob.	0.906	0.155	0.782	0.759	0.225	0.722
		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) At Level					
With Constant	t-Statistic	-1.741	-1.681	-0.920	-1.857	-1.495	-3.569
	Prob.	0.404	0.433	0.772	0.349	0.526	0.012
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.972	-2.235	-2.175	-1.545	-1.699	-3.476
	Prob.	0.599	0.459	0.491	0.799	0.732	0.058
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.653	-1.204	0.516	0.038	-1.246	-0.030
	Prob.	0.854	0.206	0.823	0.690	0.192	0.666
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant							

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

نجد من نتائج الجدول (3) ان جميع المتغيرات التابعة والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الاصيل للبيانات وحسب اختبار PP واختبار ADF ، وبما انه جميع المتغيرات غير مستقرة ، فتم اخذ الفرق الاول لها كما في الجدول (4) .

الجدول (4) نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At First Difference					
		d(AS)	d(CR)	d(VOL)	d(PN)	d(EDU)	d(HEL)
With Constant	t-Statistic	-3.275	-3.150	-4.134	-3.144	-3.758	-3.366
	Prob.	0.022	0.030	0.002	0.030	0.007	0.018
		**	**	***	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.272	-3.126	-4.098	-3.343	-3.731	-3.344
	Prob.	0.084	0.114	0.012	0.072	0.031	0.073
		*	no	**	*	**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.051	-3.141	-4.080	-3.097	-3.737	-3.330
	Prob.	0.003	0.002	0.000	0.003	0.000	0.001
		***	***	***	***	***	***
		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) At First Difference					
		d(AS)	d(CR)	d(VOL)	d(PN)	d(EDU)	dd(HEL)
With Constant	t-Statistic	-3.238	-3.023	-2.591	-3.116	-2.217	-5.000
	Prob.	0.024	0.041	0.103	0.032	0.204	0.0003
		**	**	no	**	no	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.058	-2.993	-2.483	-3.297	-4.572	-4.925
	Prob.	0.014	0.146	0.334	0.080	0.004	0.0018
		**	no	no	*	***	***

Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.039	-3.026	-2.289	-3.085	-2.105	-5.115
	Prob.	0.003	0.003	0.023	0.003	0.036	0.000
		***	***	**	***	**	No

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

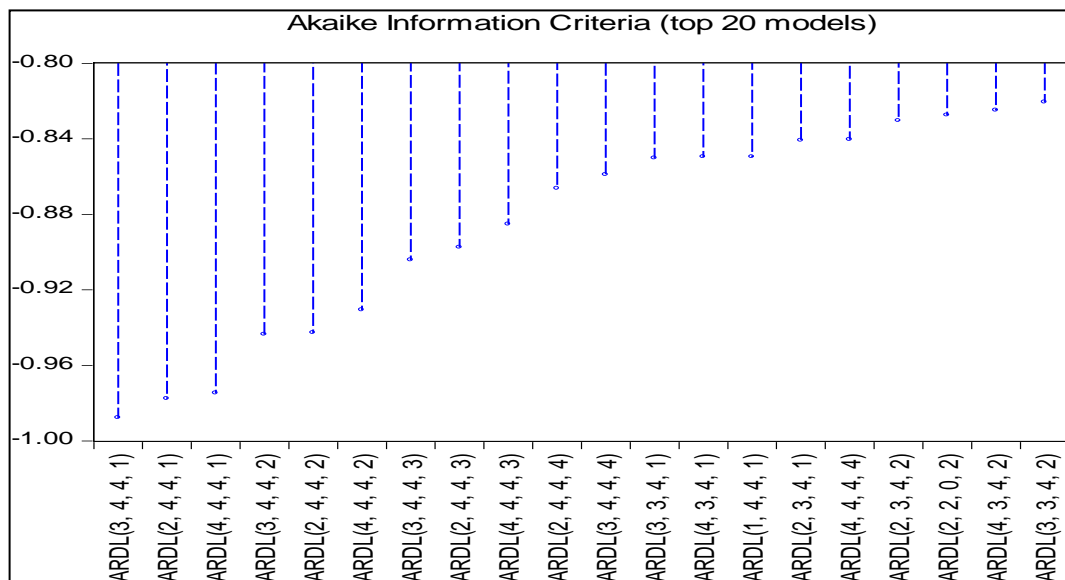
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

نجد من الجدول (4) ان جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول للمتغيرات حسب اختبار PP واختبار ADF ، وعلى هذا الاساس سوف اسلوب جوهانس للتكامل المشترك .

ثانيا: نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL

يظهر الملحق (2) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين مؤشرات التحرير المالي والانفاق على التعليم . تظهر نتائج الملحق (2) اختياره حسب فترة الابطاء المثلى هو نموذج ARDL من الرتبة (1, 4, 4, 3) ، وكما يظهر الشكل (3) لتحديد افضل فترة ابطاء .

الشكل (3) نتائج اختبار AIC لتحديد افضل نموذج ARDL لمعادلة الانفاق على التعليم



المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

ثالثا -نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

يظهر الجدول (5) نتائج اختبارات الحدود بين متغيرات التحرير المالي ومؤشر الانفاق على التعليم :

جدول (5) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين مؤشرات التحرير والانفاق على التعليم

Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.561144	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound

10%	3.47	4.45
5%	4.01	5.07
2.50%	4.52	5.62
1%	5.17	6.36

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين مؤشرات التحرير المالي والاتفاق على التعليم وجود تكامل مشترك لان قيمة F المحسوبة اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (0.01).

رابعا-نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل.

يظهر الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL للعلاقة بين مؤشرات التحرير والاتفاق على التعليم وكما يلي:

جدول (6) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة بين مؤشرات التحرير المالي والاتفاق على التعليم

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EDU(-1))	0.269	0.137	1.961	0.060
D(EDU(-2))	0.189	0.152	1.243	0.225
D(AS)	0.096	0.011	8.528	0.000
D(AS(-1))	-0.003	0.022	-0.149	0.883
D(AS(-2))	-0.006	0.019	-0.321	0.750
D(AS(-3))	-0.024	0.010	-2.329	0.028
D(CR)	-0.035	0.019	-1.874	0.072
D(CR(-1))	-0.017	0.014	-1.267	0.216
D(CR(-2))	-0.021	0.013	-1.586	0.124
D(CR(-3))	-0.061	0.020	-2.981	0.006
D(VOL)	0.000	0.000	-4.742	0.000
D(@TREND())	-0.094	0.021	-4.406	0.000
CointEq(-1)	-0.158	0.043	-3.656	0.001
Cointeq = EDU - (0.2212*AS + 0.4831*CR - 0.0005*VOL - 1.1012 - 0.5988				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AS	0.221	0.068	3.271	0.003
CR	0.483	0.163	2.967	0.006
VOL	-0.001	0.000	-2.499	0.019
C	-1.101	1.966	-0.560	0.580
@TREND	-0.59878	0.173783	-3.44554	0.0019

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

من نتائج (5) الجدول نجد الاتي :

1-تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من متغيرات التحرير المالي والانفاق على التعليم في العراق خلال المدة (2005-2016) ، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (0.01) ، اذ تشير المعلمة العودة الى التوازن خلال (-0.158) من الزمن .

2-تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير طردي طويل الاجل (الموجودات المصرفية والائتمان النقدي) عند مستوى معنوية اقل من (0.05) وهذا يعني ان مؤشرات التحرير المالي متمثلة بالموجودات المصرفية والائتمان النقدي ساهمت بشكل ايجابي وتنشيط الانفاق على التعليم خلال المدة 2004-2016 ،

3-من جهة اخرى لم تظهر النتائج وجود تأثير لمعلمة القيمة السوقية في الاجل الطويل في مؤشر الانفاق على التعليم ، وكما ذكرنا سابقا هذا يعود الى انخفاض اداء سوق العراق للأوراق المالية خلال الازمة المالية العالمية لعام 2009 وخلال ازمة انخفاض اسعار النفط عام 2014 وعام 2015 . علاوة على ذلك القيمة السوقية للشركات المتداولة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق لم تتجاوز 6.3% (البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي 2016 : 50) .

خامسا- نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

يظهر الجدول (7) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين مؤشرات التحرير المالي والانفاق على التعليم.

جدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين مؤشرات التحرير المالي والانفاق على التعليم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.268216	Prob. F(2,25)	0.7669
Obs*R-squared	0.924287	Prob. Chi-Square(2)	0.6299
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.044956	Prob. F(1,41)	0.8331
Obs*R-squared	0.047097	Prob. Chi-Square(1)	0.8282

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

كما يظهر من الجدول (7) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين .لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فرضية العدم .

الاستنتاجات التوصيات

اولا: الاستنتاجات

- 1- يلعب رأس المال الفكري الدور الكبير في تعزيز مستويات الاداء المالي بالتعاوض مع نظيره المالي ،رأس المال البشري يمثل قيمة الموجود المعرفي الذي بات يشغل حيزاً كبيراً.
- 2- تواجه البلدان النامية تحديات كبيرة في تنمية رأس المال البشري ويتمثل بالحرمان من التعليم اول مراحل الحكم على السكان ، ويعتبر العراق من هذه البلدان التي عانت من هذه المشكلة وخاصة بعد التغيرات السياسية و الاقتصادية التي مر بها خلال مرحلة الدراسة.

3- ساهمت اجراءات التحرير المالي المتمثلة بإصدار قانون البنك المركزي رقم 56 وقانون المصارف رقم 94 وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم 74 لعام 2004 في حصول تطورات ايجابية في مؤشرات التحرير المالي خلال المدة 2005-2016 ، اذ بلغ معدل التغير 110% ، و3550% و200% ، لكل من (الموجودات المصرفية، الائتمان النقدي ، القيمة السوقية) على التوالي. من ناحية اخرى نلاحظ وجود تطور ايجابي خلال المدة بلغ 62% في الاتفاق على التعليم خلال نفس المدة .

4- اظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات التحرير المالي ورأس المال البشري خلال مدة الدراسة (2005-2016).

5- كما اظهرت نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير طردي طويل الاجل (الموجودات المصرفية والائتمان النقدي) عند مستوى معنوية اقل من (0.05) وهذا يعني ان مؤشرات التحرير المالي متمثلة بالموجودات المصرفية والائتمان النقدي ساهمت بشكل دعم وتنشيط الاتفاق على التعليم خلال المدة 2004-2016 . وهذا النتائج تؤكد الاهمية الكبيرة لقطاع التمويل في تعزيز التنمية البشرية في العراق . مما يستلزم الضرورة في تعزيز اجراءات الشمول المالي للقطاع العام والخاص ، من خلال تحفيز وتنشيط دور القطاع المصرفي في هذا الاتجاه ، قد يكون ذلك بضرورة طلب البنك المركزي من جميع المصارف بنشر مكان الصرف الالي ونشر نقاط بطاقات الدفع المسبق في الاسواق التجارية الرئيسية (سوبر ماركت ، مولات) . وتنشيط عمليات البيع والشراء الالكتروني من خلال حسابات خطوط شركات الاتصال المتنقل ، وكذلك تسهيل اجراءات فتح الحسابات المصرفية للراغبين في ذلك .

6- لم تظهر النتائج وجود تأثير لمعلمة القيمة السوقية في الاجل الطويل في الاتفاق على التعليم . الامر الذي يستلزم تطوير السوق المالي من خلال تعزيز اجراءات الافصاح والشفافية وتطويره بشكل يعزز من زيادة القيمة السوقية من خلال ادخال قطاعات جديدة منها على سبيل المثال قطاع التعليم الاهلي ، قطاع المشافي الاهلية .

ثانياً: التوصيات

1- ضرورة الاهتمام ومراقبة قطاع التربية والتعليم في العراق وادخال التغيرات الجذرية التي تساهم في تحسين نوعيته ورفع مستوى كفاءته .

2- العمل على فتح مراكز التدريب والدورات لاتي من شأنه تزيد من خبرات ومهارات الافراد من اجل تحسين ورفع ادائهم في العمل .

3- زيادة الاتفاق الحكومي في العراق على التعليم الذي يعتبر الركيزة الاساسية في تنمية الافراد ورفع مستواهم .

4- العمل على رفع التعاون بين البنوك العراقية من جهة وبين الجامعات العراقية من جهة اخرى من اجل تبادل المعلومات والخبرات والتطوير للكادر الوظيفي لغرض النهوض بنوعية الخدمات المقدمة للأفراد .

المصادر

باللغة العربية

- 1- نجم، نجم عبود، "ادارة اللاموسسات ادارة ما لايقاس"، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان -الاردن ، 2009.
- 2- الساعدي، مؤيد . وغالي حسين حريجة . ووادي ، امير غانم، 2012 .، "تأثير رأس المال البشري في إدارة التغيير والتنظيمي- دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء مجالس الكليات في جامعة كربلاء"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية. والاقتصادية،المجلد 15 العدد لسنة 2012.
- 3- وفاء ، عبد الباسط ، القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة، دار النهضة العربية،مصر،.2004
- 4- بوبلوطه، بلال، اثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2002-2008) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011.
- 5- جميل سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات جامعة الموصل، سنة 2002.
- 6- بن علال ، بلقاسم ، اثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1970-2010) دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن ، 2012.
- 7- محي الدين، محمد صفو ، القطاع المالي بين الكبح التحرير، المال والصناعة، البنك الصناعي ، الكويت، 1993، عدد 11.
- 8- اندرواس، عاطف وليم ، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول الاقتصادي ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص 203.
- 9- زكية ،محلوس ، اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير علوم التسيير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة،2009..
- 10- شومان ، عبد الطيف حسن ، علي عبد الزهرة ،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج الإبطاء (ARDL) ، بحث منشور مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، العدد الرابع والثلاثون ، المجلد التاسع ، 2013،ص 185.
- 11- حسن ، عبد الطيف ، علي عبد الزهرة ، تحليلي العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذرة الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL) ،مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الرابع والثلاثون ، المجلد التاسع ، 2013،ص 185.
- 12- ادريس، يوسف عثمان ، تحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية،سبتمبر،2004، المجلد 41،العدد03،ص50.

- 13- بن معزو ،محمد زكريا و كمال حمارنة، العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، 1970-2010 مقارنة قياسية، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد35 - سبتمبر 2013.
- 14- البنك المركزي ، التقرير الاقتصادي، 2016.
- 15 - البنك المركزي ،النشرات السنوية، (2005-2016).
- 16- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الحسابات القومية، بيانات غير منشورة ، (2005-2016).

المصادر باللغة الانكليزية

- 17- YU, W. (2001). Examen des indicateurs de capital hum existant.
New Brunswick: Universite du New Brunswick.
- 18- Goldin, Claudia.(2014)," Human Capital", Springer-Verlag,.
- 19- -Marimuthu ,Maran., and Arokiasamy ,Lawrence., And Ismail ,Maimunah., "HUMANCAPITAL DEVELOPMENT AND ITS IMPACT ON FIRM PERFORMANCE:EVIDENCEFRO DEVELOPMENTAL ECONOMICS", The Journal of International Social Research, Vol 2 / 8 – 2009.
- 20- Haq ،Mahbub ul (1996). *Reflection on Human Development*. Delhi: Oxford University Press.
- 21- Becker ،Gary (1994). *Human Capital: A theoretical and empirical analysis with special reference to Education*. The University of Chicago press.
- 22- Hansen ،W. Lee (1970). Education, Income and Human Capital.
- 23- Andersen, T. B., and F. Tarp. 2003. "Financial Liberalization, Financial Development and Economic Growth in LDCs Journal of International Development 15 (2): 189.
- 24- Denizer, C. A., M. Dinc, and M. Tarimecilar. 2007. "Financial Liberalization and Banking Efficiency: Evidence from Turkey." *Journal of Productivity Analysis* 27(3) :P 177 .
- 25- Boot, A. 2000. "Relationship Banking: What Do We Know?" *Journal of Financial Intermediation* 9 (1): P7.
- 26- **Diebold, Francis . X, (2016) "Econometrics" University of Pennsylvania, first Edition.**
- 27- Huang, Y. 2011. Determinants of Financial Development. Basingstoke: Palgrave Macmillan. Kaminsky, G. L., and S. L. Schmukler. 2008. "Short-Run Pain, Long- Run Gain: Financial Liberalization and Stock Market Cycles." *Review of Finance* 12 (2):P 253.
- 28- Hermes, N., and A. Meesters. 2015. "Financial Liberalization,Financial Regulation and Bank Efficiency: A Multi-Country Analysis." *Applied Economics* 47 (21):P 2154.
- 29- Klein, M. W., and G. P. Olivei. 2008. "Capital Account Liberalization, Financial Depth, and Economic Growth." *Journal of International Money and Finance* 27 (6):P 861.
- 30- Ucer,Murat "Notes on Financial Liberalization", Proceeding of the Seminar "Macroeconomic Management Nex methods and Current Policy Issues", Held in Turkey, 2001, P1.
- 31- Cobbam, Alex, (2001), "Capital Account Liberalization and poerty", paper commissioned by Berton woods project and Oxfam for the capital Acconut Liberalization and poerty metting held at Queen Elizabeth House, Oxford university,p15.
- 32- Narayan, P. (2005).The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. *Applied Economics*, Vol. 37, pp.1979-1990.
- 33- Chirs Brooks(2002) *Econometrics for Finance*, Cambridge University Press.UK

الملاحق
الملحق (1) البيانات الربع سنوية لمتغيرات الدراسة

نسبة الانفاق على التعليم EDU	VOL حجم التداول	CR الائتمان النقدي	المصرفية AS الموجودات	
3.31	3918.406	1.58	32.66	2005Q1
3.52	3354.844	1.58	35.63	2005Q2
3.72	2878.219	1.58	38.31	2005Q3
3.89	2488.531	1.58	40.70	2005Q4
4.04	2185.781	2.63	42.79	2006Q1
4.18	1969.969	2.63	44.59	2006Q2
4.29	1841.094	2.63	46.09	2006Q3
4.37	1799.156	2.63	47.31	2006Q4
4.29	2065.563	3.44	45.17	2007Q1
4.4	2108.938	3.44	47.02	2007Q2
4.54	2150.688	3.44	49.79	2007Q3
4.73	2190.813	3.44	53.50	2007Q4
5.48	2117.594	4.55	63.97	2008Q1
5.53	2199.156	4.55	67.20	2008Q2
5.4	2323.781	4.55	69.01	2008Q3
5.11	2491.469	4.55	69.42	2008Q4
3.99	2891.594	5.3	63.10	2009Q1
3.6	3069.656	5.3	62.82	2009Q2
3.29	3215.031	5.3	63.25	2009Q3
3.07	3327.719	5.3	64.40	2009Q4
3.19	3144.125	9.4	68.00	2010Q1
3.02	3296.875	9.4	69.89	2010Q2
2.83	3522.375	9.4	71.81	2010Q3
2.61	3820.625	9.4	73.75	2010Q4
2.11	4501.156	13	75.64	2011Q1
1.95	4821.094	13	77.67	2011Q2
1.86	5089.969	13	79.76	2011Q3
1.85	5307.781	13	81.91	2011Q4
2.17	4532.5	20.8	84.16	2012Q1
2.21	5025	20.8	86.41	2012Q2
2.22	5843.25	20.8	88.71	2012Q3
2.2	6987.25	20.8	91.06	2012Q4
2.11	10491.53	23.6	97.16	2013Q1
2.06	11473.22	23.6	98.11	2013Q2
1.99	11966.84	23.6	97.63	2013Q3
1.92	11972.41	23.6	95.71	2013Q4
1.64	10012.09	34.1	88.46	2014Q1
1.62	9632.656	34.1	85.23	2014Q2
1.66	9356.281	34.1	82.12	2014Q3
1.76	9182.969	34.1	79.14	2014Q4
2.18	9312.406	36.8	74.00	2015Q1
2.32	9265.344	36.8	72.18	2015Q2
2.42	9241.469	36.8	71.39	2015Q3
2.48	9240.781	36.8	71.63	2015Q4
2.51	9263.281	37.2	72.91	2016Q1
2.5	9308.969	37.2	75.22	2016Q2
2.46	9377.844	37.2	78.57	2016Q3
2.38	9469.906	37.2	82.95	2016Q4

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

الملحق (2) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL بين مؤشرات التحرير المالي والانفاق على التعليم

Dependent Variable: EDU				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EDU(-1)	1.111	0.146	7.627	0.000
EDU(-2)	-0.080	0.227	-0.352	0.727
EDU(-3)	-0.189	0.152	-1.243	0.225
AS	0.096	0.011	8.528	0.000
AS(-1)	-0.095	0.019	-5.103	0.000
AS(-2)	0.003	0.022	0.149	0.883
AS(-3)	0.006	0.019	0.321	0.750
AS(-4)	0.024	0.010	2.329	0.028
CR	-0.035	0.019	-1.874	0.072
CR(-1)	0.012	0.014	0.848	0.404
CR(-2)	0.017	0.014	1.267	0.216
CR(-3)	0.021	0.013	1.586	0.124
CR(-4)	0.061	0.020	2.981	0.006
VOL	0.000	0.000	-4.742	0.000
VOL(-1)	0.000	0.000	4.943	0.000
C	-0.173	0.286	-0.606	0.550
@TREND	-0.094	0.021	-4.406	0.000
R-squared	0.993	Mean dependent var		3.012
Adjusted R-squared	0.988	S.D. dependent var		1.185
S.E. of regression	0.128	Akaike info criterion		-0.988
Sum squared resid	0.443	Schwarz criterion		-0.298
Log likelihood	38.731	Hannan-Quinn criter.		-0.732
F-statistic	228.376	Durbin-Watson stat		2.089
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر